أسسه صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة هديل صالح كامل
المدير التنفيذي سليمان عبد المنعم

لأن المعرفة تسبق الرأي

نشرة رقم عدد 26 / مارس 2022

www.josor.org

44.6 % من النساء يعملن بوظائف لا تتوافق مع مستواهن التعليمي

■ جمال محمد غيطاس

من المفترض أن يتوافق التعليم المتوفر للمرأة مع طبيعة ومتطلبات الوظائف المتاحة أمامها بسوق العمل، والمفترض كذلك أنه حينما تشغل المرأة وظيفة ما، تكون الوظيفة متوافقة مع مستواها التعليمي الذي حصلت عليه، بيد أن الواقع الفعلي يقول إن 47.6% من النساء العاملات حول العالم، يحصلن على تعليم لا يتوافق مع المهارات التي تحتاجها الوظائف والفرص المتاحة لهن بسوق العمل، وعند التحاقهن بالوظائف، يكون 44.6 % من هذه الوظائف غير متوافق مع مستوي ونوعية التعليم الذي حصلن عليه، وفي المنطقة العربية يبلغ متوسط عدم التوافق بين طبيعة التعليم ومتطلبات الوظائف وسوق العمل بالنسبة للمرأة 42.3%، أما متوسط عدم التوافق بين الوظائف التي تشغلها المرأة فعليا والتعليم الذي حصلت عليها فعليا فيبلغ 38.5%.

قام مركز جسور بتوليد هذه النسب، من خلال تحليل البيانات الأولية الخاصة بالعلاقة بين التعليم وسوق العمل والمتاحة بقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية .https://www.ilo org/global/lang--en/index.htm خلال الفترة من عام **2009** وحتي عام **2020**، وهي بيانات تمضي في مسارين، الأول يربط بصفة خاصة بين مستوي التعليم الذي حصلت عليه المرأة والوظيفة التي تشغلها فعليا، والمسار الثاني يربط بصفة عامة بين طبيعة التعليم المقدم للمرأة عبر المؤسسات التعليمية المختلفة، والوظائف المتاحة لها بسوق العمل، وفي المسارين، تشير البيانات إلي أن العلاقة بين تعليم المرأة وعمل المرأة عالميا وعربيا تعيش ثلاثة حالات، الأولي يحدث فيها توافق بين التعليم والوظيفة، والثانية يكون فيها التعليم أدني من اللازم للوظيفة، والثالثة يكون فيها التعليم أعلى من اللازم.

وفقا للتحليلات التي نفذها جسور على بيانات المسار الأول، فإن المتوسط العام للنساء العاملات بالدول التي توفر عنها بيانات عالميا خلال الفترة المشار إليها بلغ **2** مليار و**242** مليون و**731** الف سيدة خلال الفترة المشار إليها - **2009 / 2020**، وحالة التوافق بين تعليم النساء العاملات والوظائف التي يشغلنها تمثل **55.4%**، وحالة التعليم الأعلى من اللازم تمثل **22.3%**، وحالة التعليم الأدنى من اللازم تمثل **22.2%**، أي أن إجمالي حالة عدم التوافق الذي يضم الأعلى من اللازم والأدنى من اللازم تمثل **44.6%**، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم **(1)**.

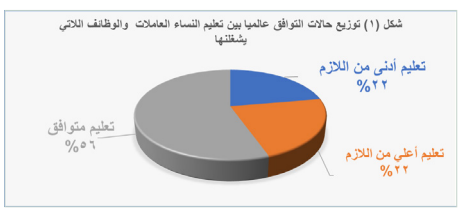

وفي المنطقة العربية، بلغ عدد النساء العاملات لدى الدول العربية التي توفر عنها بيانات **26** مليونا و**162** سيدة، وتمثل حالة التوافق **61.5%**، وحالة التعليم الأعلى من اللازم تمثل **24.2%** والتعليم الأدنى من اللازم تمثل **14.3%**، أي أن إجمالي حالة عدم التوافق تبلغ **38.5%**، ما يعني أن العلاقة بين التعليم الذي حصلت عليه المرأة فعليا، والوظيفة التي تشغلها فعليا في المنطقة العربية أفضل حالا بنسبة طفيفة عن المستوي العالمي، حيث ترتفع فيها نسبة التوافق بين الجانبين بنحو **6.1%**، وذلك كما هو واضح من الشكل رقم**(2)**.

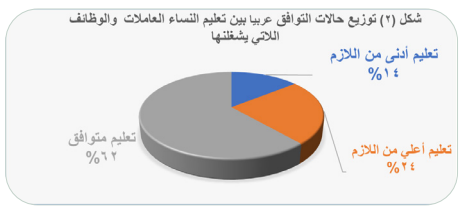

ومن حيث التطور التاريخي لهذا المسار، تكشف الأرقام الواردة بالشكل رقم **(3)** أن حالة التوافق بلغت اعلى مستوي لها عالميا عام **2013** حينما سجلت **57.8%**، وتراجعت الي أدني مستوي لها في العام **2019** حينما سجلت **53.7%**، لتنتهي عند **54.9%** في العام **2020**، أما حالة التعليم الأدني فبلغت ذروتها في العام **2019** حينما سجلت **24%**، ومستواها الأقل في العام **2013** حينما سجلت **21%**، وبالنسبة لحالة التعليم الأعلى من اللازم كان **2014** هو عام الذروة حيث سجلت فيه نسبة قدرها **23.1%**، و**2012** هو العام الأقل، حيث سجلت فيه **21%**.

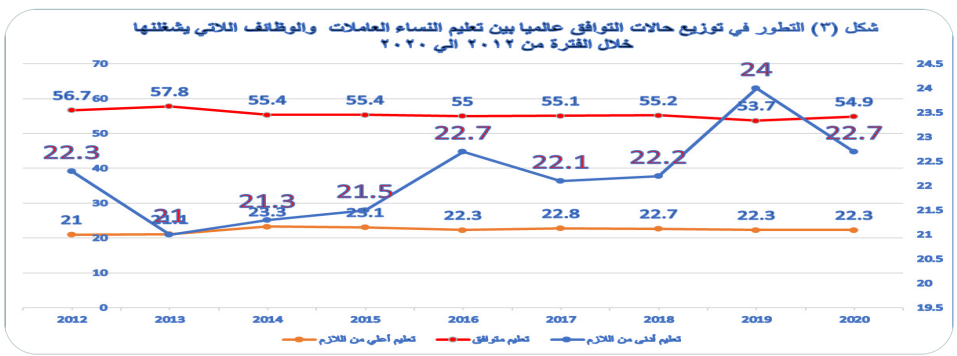

وفي المنطقة العربية يوضح الشكل رقم **(4)** أن حالة التوافق سجلت أعلي مستوي لها في العام **2019** حينما بلغت **78.1%**، وتراجعت لأدنى مستوى لها عام**2017** حينما بلغت **50.2%**، أما حالة التعليم الأعلى من اللازم فبلغت ذروتها عام **2016** حينما سجلت **37.4%**، وتراجعت إلى أدنى مستوي لها عام **2019** حينما سجلت **10.1%**، أما حالة التعليم الأدنى من اللازم فبلغت أعلى مستوياتها في **2014** حينما سجلت **32.2 %**، وتراجعت لأدنى مستوي لها في **2016** حينما بلغت **10.2 %**.

يلاحظ من هذه الأرقام أنه على المستوي العالمي، ظلت الوضعيات الثلاث (التوافق - التعليم الأعلى - التعليم الأدنى) تراوح مكانها وتتغير تغيرات طفيفة خلال العقد الماضي، من دون أن تشهد تحسنا مؤثرا، أو تدهورا كبيرا، أما في المنطقة العربية، فكانت التغيرات أكبر مقارنة بالوضع العالمي.

في المسار الثاني الخاص بالعلاقة بين طبيعة التعليم المقدم للنساء من المؤسسات التعليمية، والوظائف المتاحة لهن بسوق العمل بصفة عامة، توضح البيانات أنه كانت هناك **2** مليار و**842** مليون و**526** الف وظيفة متاحة للنساء بسوق العمل بالدول التي توفر عنها بيانات عالميا خلال الفترة من**2009 / 2020**، وأن **52.5%** من الوظائف متوافقة مع التعليم، و**24.1%** التعليم أعلي من اللازم ، و**23.4** التعليم ادنى من اللازم.

وعربيا بلغت الوظائف المتاحة للمرأة بسوق العمل بالدول المتاح عنها بيانات **36** مليونا و**242** الف وظيفة، تصل فيها حالة التوافق إلى **57.7%**، والتعليم الأعلى من اللازم **28.1%**، والادنى من اللازم **14.1%**.

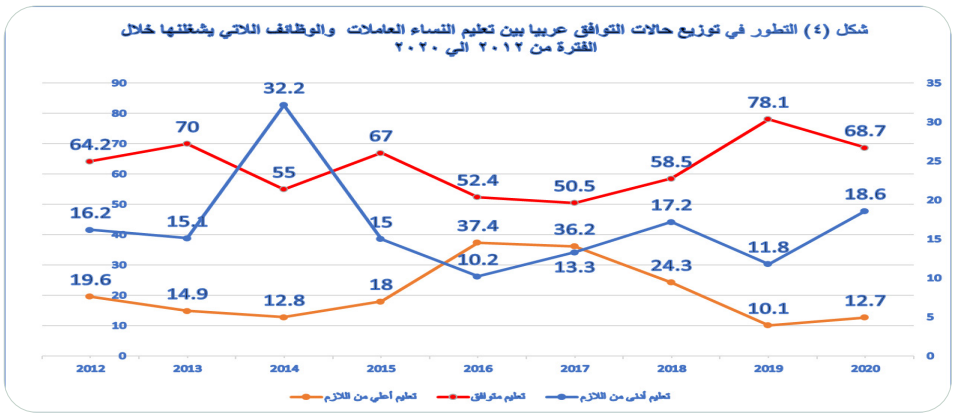

وبالنظر لهذا المسار تاريخيا، نجد أن أعلى نسبة توافق تحققت عالميا كانت في **2009** حينما سجلت **69.9%**، وأقل نسبة توافق تحققت في **2019** حينما سجلت **48.6%**، وبلغ التعليم الأعلى من اللازم ذروته في **2020** حينما سجل **34.3%**، وكان في أدني مستوياته عام **2009** حينما سجل **2.3%**، أما التعليم الأدنى من اللازم فبلغ ذروته في العام **2009** حينما سجل **27.8%**، وتراجع لأدنى مستويات في العام **2020** حينما سجل **13.2%**.

وفي المنطقة العربية، تبين أن التوافق بين التعليم المقدم للمرأة وفرص العمل المتاحة لها وصل أعلى مستوياته عام **2013** حينما بلغ **68.9%**، وتراجع لأدني مستوياته في **2014** حينما سجل **30%**، أما التعليم الأعلى من اللازم فبلغ ذروته في **2017** حينما بلغ **38.1%**، وتراجع لادني مستوياته في **2014** حينما بلغ **14.1%**، وبلغ التعليم الأدنى من اللازم ذروته في **2014** حينما سجل **47.9%** وتراجع لأدنى مستوياته في **2013** حينما بلغ **10.5%**.

تكشف الأرقام الخاصة بهذا المسار عالميا وعربيا عن حالة حراك وتغيرات بنسبة أعلى مقارنة بالمسار الأول الذي اتسم بالهدوء وربما الركود، ويدل على ذلك اتساع الفرق بين نقطة الذروة والنقطة الأدنى في الوضعيات الثلاث (التوافق - التعليم الأعلى - التعليم الأدنى)، والنتيجة التي يمكن الخروج بها من هذه الملاحظة، أن التغيير في نوعية التعليم المقدم للمرأة بالمؤسسات التعليمية، وطبيعة فرص العمل المتاحة امامها بسوق العمل، أعلى مقارنة بالتغيير في المهارات التي تكتسبها النساء فعليا من هذا التعليم، وفي فرصة شغل وظيفة تتوافق مع هذا التعليم.

والخلاصة أن العلاقة بين تعليم المرأة وعمل المرأة، تعاني في نصف حالاتها تقريبا من سوء الإرسال والاستقبال بين ما يجري في المؤسسات التعليمية من جهة، وسوق العمل من جهة اخري، أي ان التعليم يدفع لسوق العمل بما هو ليس مطلوبا، وسوق العمل ترفض استقبال ما ليست في حاجة إليه، أو تضعه في غير موضعه، لتدفع المرأة الثمن.

أسسه صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة هديل صالح كامل
المدير التنفيذي سليمان عبد المنعم

لأن المعرفة تسبق الرأي

نشرة رقم عدد 26 / مارس 2022

www.josor.org

النساء العرب يستحوذن على 19% من المقاعد البرلمانية و15% من الحقائب الوزارية

■ محمود سلامة

743 امرأة استحوذت على مقاعد في السلطة التشريعية من مجموع 3870 مقعداً نيابياً في 15 دولة عربية وهو ما نسبته 19% فقط مقابل 81% مقاعد للرجال بحسب ما رصدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أحدث بيانات لها عام 2021، أما النساء اللاتي تقلدن مناصب وزارية بلغ عددهم 53 من مجموع 362 حقيبة وزارية بنسبة تمثيل 15% فقط من مجموع الوزارات. ولعل من الأهمية بمكان أن نُلقي الضوء على تصنيف الدول العربية من حيث تمثيل المرأة في كلتا السلطتين التشريعية من جهة، والتنفيذية من خلال تقلدها للمناصب الوزارية من جهة أخرى على النحو الآتي؛

تمثيل المرأة في البرلمانات(جدول رقم1)

صُنِّفت الإمارات الأولى عربياً والثالثة عالمياً في نسبة تمثيل النساء في السلطة التشريعية والتي بلغت **50%**، لتستحوذن الإماراتيات على **20** من إجمالي **40** مقعداً برلمانياً، بهذه النسبة تُغرّد الإمارات مُنفردة في صدارة التصنيف، علماً بأن سلطتها التشريعية ذات مجلس واحد فقط وهو المجلس الوطني الاتحادي، على خلاف الوضع في مصر التي جاءت في الترتيب الثاني عربياً بعد الإمارات والـ **66** عالمياً، والتي تتوزع سلطتها التشريعية على مجلسين وهما؛ مجلس النواب وكان نصيب النساء فيه **162** مقعداً بنسبة **27.4%**، ومجلس الشيوخ الذي استحوذن فيه على **40** مقعداً بنسبة **13.3%**، لتتمكن **202** امرأة مصرية من التواجد في البرلمان المصري بغرفتيه من مجموع **896** مقعداً. حلّت العراق في الترتيب الثالث عربياً والـ**75** عالمياً بنسبة أقل **1%** فقط عن مصر لتتولى **87** امرأة عراقية من مجموع **329** مقعداً في البرلمان العراقي بنسبة تمثيل للنساء بلغت **26.4%**.

بيد أن التقارُب الجغرافي زامنهُ كذلك تقارُباً في نِسب تمثيل المرأة في السلطة التشريعية في كل من تونس والجزائر والمغرب، فقد جاؤوا توالياً في الترتيب الرابع والخامس والسادس عربياً، بنسب **26.3%** و**26%** و**20.5%** على التوالي. أما على المستوى العالمي كان ترتيبهم **77** و**82** و**114**، علماً بأن النساء استحوذن على **5.7%** و**11.7%** من مقاعد الغرفة الثانية في كل من الجزائر والمغرب، أما تونس لا يوجد بها سوى غرفة تشريعية واحدة.

بهذا تدخل **5** دول عربية فقط ضِمن أكثر **85** دولة تمثيلاً للمرأة في برلمانات العالم، بينما تقبع الـ **10** دول العربية الأخرى في قائمة الـ **100** دولة التالية التي شملها الرصد، إلا أن دولاً خمس تراوحت نسبة تمثيل المرأة في سلطاتهم التشريعية بين **10%** و**20%**، وهم السعودية وليبيا والبحرين والأردن وسوريا، أما الأربع دول الأخيرة لم تتخطّ نسبة تمثيل المرأة في برلمان كل منهم حاجز **10%** من مجموع مقاعد السلطة التشريعية، حيث استحوذت النساء في قطر على نسبة **9.8%**، تلتها لبنان **4.7%**، ثم عُمان **2.3%**، وأخيراً الكويت التي تتزيل القائمة عربياً وتحتل الترتيب **186** عالمياً بنسبة تمثيل بلغت **1.5%** فقط بمقعد وحيد لامرأة كويتية من مجموع **65** مقعداً في البرلمان الكويتي.

تمثيل المرأة في الوزارات(جدول رقم2)

عربياً جاءت لُبنان في الترتيب الأول من حيث عدد الحقائب الوزارية التي أسندت إلى النساء وعددهم **6** من مجموع **19** وزارة، لتحتل بهذا العدد الترتيب الـ **50** على مستوى العالم، ويُلاحظ التباين بين نسبة تمثيل المرأة اللبنانية في البرلمان والتي لم تستحوذ سوى على **4.7%** من المقاعد لتحتل الترتيب الثالث عشر عربياً مقابل تمثيلها في وزارات الحكومة حيث استحوذن على **31.6%** من مجموع تلك الحقائب، تلتها تونس لتأتي في الترتيب الثاني عربياً والترتيب **65** عالمياً حيث استحوذت النساء على **29.2%** من مجموع الحقائب الوزارية للحكومة بمجموع **7** من **24** وزارة، ورغم أن الإمارات اعتلت الترتيب الثالث عالمياً في تمثيل المرأة في السلطة التشريعية مناصفة مع الرجال، إلا أنها جاءت في الترتيب الـ **71** في تمثيلها لوزارات الحكومة فلم تتقلّدن الإماراتيات سوى **9** حقائب وزارية فقط من مجموع **33** وزارة وهو أمر ربما يدعو للتساؤل عن أسباب التباين في نسب التمثيل في كلا السلطتين في الإمارات على وجه الخصوص؟. وفي الترتيب الرابع عربياً جاءت مصر لتسند مهام **8** وزارات للنساء بعد أن كُنّ يتقلدن **3** وزارات فقط قبل **7** سنوات مقابل 25 وزارة أسندت للرجال. تقلّص العنصر النسائي في باقي الدول العربية ليصل إلى **3** وزيرات فقط في **4** دول وهم المغرب من مجموع **19** وزارة، وعُمان من **25** وزارة، وسوريا من **29** وزارة، والأردن من **32** وزارة، بينما لم يكن هناك سوى كادر نسائي وحيد في حكومات أربع دول وهم قطر والكويت وليبيا والبحرين، أما السعودية لم تضطلع بإسناد أي حقيبة وزارية لأي امرأة لتتذيل الترتيب عربياً وعالمياً في تمثيل النساء في السلطة التنفيذية على الرغم أنها جاءت في الترتيب السابع عربياً في نسبة تمثيل المرأة في السلطة التشريعية.

شكّلت النساء **21%** فقط من وزراء حكومة **193** دولة رصدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الأمر الذي دعا الأخيرة إلى القول بأنه لن يتحقق التكافؤ بين الجنسين في المناصب الوزارية قبل عام **2077**. أما تمثيل النساء في برلمانات العالم فقد شكل **25%** فقط ورغم أن الفجوة بين الجنسين لازالت كبيرة إلا أن هذه النسبة زادت أكثر من الضعف عمّا كان عليه الوضع في عام **1995** والذي بلغت نسبة تمثيل المرأة في السلطة التشريعية حينها **11%** فقط.

تمثيل النساء في المناصب الوزارية (تصنيف هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في يناير ٢٠٢١ - جدول رقم(٢)

الدولة	نسبة النساء%	عدد النساء/ مجموع الحقائب الوزارية	التصنيف عربياً	التصنيف عالمياً
لبنان	31.6	19/6	1	50
تونس	29.2	24/7	2	65
الإمارات	27.3	33/9	3	71
مصر	24.2	33/8	4	78
المغرب	15.8	19/3	5	118
الجزائر	14.7	34/5	6	127
عُمان	12	25/3	7	139
سوريا	10.3	29/3	8	148
الأردن	9.4	32/3	9	158
العراق	9.1	22/2	10	160
قطر	7.1	14/1	11	164
الكويت	6.7	15/1	12	166
ليبيا	5.6	18/1	13	172
البحرين	4.5	22/1	14	175
السعودية	0	23/0	15	182

تمثيل النساء في البرلمانات العربية (تصنيف هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في يناير ٢٠٢١ - جدول رقم(١)

الدولة	نسبة النساء%	عدد النساء/المقا	نسبة النساء	عدد النساء/المقاعد	التصنيف عربياً	التصنيف عالمياً
الإمارات	50	40/20	-	-	1	3
مصر	27.4	596/162	13.3	300/40	2	66
العراق	26.4	329/87	-	-	3	75
تونس	26.3	217/57	-	-	4	77
الجزائر	26	462/120	5.7	141/8	5	82
المغرب	20.5	395/81	11.7	120/14	6	114
السعودية	19.9	151/30	-	-	7	119
ليبيا	16	188/30	-	-	8	137
البحرين	15	40/6	22.5	40/9	9	143
الأردن	11.5	130/15	12.3	65/8	10	157
سوريا	11.2	250/28	-	-	11	160
قطر	9.8	41/4	-	-	12	167
لبنان	4.7	128/6	-	-	13	182
عُمان	2.3	86/2	17.4	86/15	14	185
الكويت	1.5	65/1	-	-	15	186

أسسه صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة هديل صالح كامل
المدير التنفيذي سليمان عبد المنعم

www.josor.org

نشرة رقم عدد 26 / مارس 2022

لأن المعرفة تسبق الرأي

من مليار شخص ذوي إعاقة.. 19% إناث و 12% ذكور

■ ترجمة نهال زكي

https://www.unwomen.org

المصدر: مُلخَص تقرير الأمم المتحدة عن المرأة بعنوان «أهداف التنمية المستدامة2030 للنساء والفتيات ذوات الإعاقة»

أكثر من مليار شخصاً في العالم مصابين بشكل من أشكال الإعاقة، يبلُغ نصيب الإناث منها 19% مُقابل 12% للذكور. وفي الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، يبلغ مُعدل الإعاقة بين النساء ما يقرُب من ثلاثة أرباع الأشخاص ذوي الإعاقة. وتواجه المرأة ذات الإعاقة حواجز متعددة أمام حقوقها البيئية والبدنية والمعلوماتية، بما في ذلك نقص الموارد وعدم كفاية الوصول إلى الخدمات، فضلاً عن التمييز الاجتماعي. ويُولي جدول أعمال "التنمية المستدامة 2030" أولوية لتحقيق ومعالجة حقوق ومتطلبات هؤلاء النساء اعتماداً على أهداف منتدى "التنمية المستدامة لعام 2017"، على النحو التالي:

ترتبط الإعاقة ارتباطاً وثيقاً بالتمييز بين الجنسين، فبعض النساء والفتيات تُولد بإعاقة، بينما تُصاب أخريات بها نتيجة عدم الحصول على الخدمات الصحية والإنجابية، والتعرض للعنف والممارسات الضارة، والتوزيع غير العادل للموارد داخل الأسرة. من ثم لا غنى عن إعطاء الأولوية لمُتطلباتهن عبر أهداف التنمية المستدامة التالية:

• الهدف **5.1**: غالبًا ما تفتقر النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى الأهلية القانونية، ولا يتمتّعن إلا بمكانة متواضعة داخل الأسر والمجتمعات، كما يُواجهن تفرقة أكثر من الرجال والفتيان ذوي الإعاقة ونظيرتهن غير المعاقات.

• الهدف **5.2**: يتعرضن النساء والفتيات ذوات الإعاقة لخطر العنف بسبب التمييز الاجتماعي، ويتفاقم هذا التمييز بفعل الفقر والعزلة الاجتماعية والتهميش، وضحالة الخدمات وأنظمة الدعم وصعوبة بلوغ العدالة، وغالبًا ما يتم استضعافهن من المقربون الذين يعتمدون عليهم في الرعاية والدعم الشخصي والمهني.

• الهدف **5.3**: النساء والفتيات ذوات الإعاقة أكثر عرضة بمرتين إلى ثلاث مرات للزواج المبكر والإنجاب، والإهمال الناجم عن تفضيل الأطفال الذكور، وسوء التغذية الشديد ووأد الأطفال، والتعقيم القسري والإجهاض، نتيجة عدم الوعي الثقافي للأسرة والمجتمع.

• الهدف **5.4**: اعتماد النساء والفتيات ذوات الإعاقة على الغير للحصول على الرعاية، وغالبًا ما يقُمن برعاية أنفسهن، لذلك فنسبة كبيرة تفتقر الى الدعم الاجتماعي للرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي. بالإضافة إلى اعتبارهن أمهات «غير مؤهلات» وبالتالي حرمانهن من حقوق حضانة أو رعاية أطفالهن بعد الطلاق.

• الهدف **5.5**: تواجه النساء ذوات الإعاقة العديد من العراقيل التي تحول دون المشاركة السياسية، وبالتالي يظللن مستبعدات إلى حدّ كبير من صنع القرار في القضايا التي تؤثر على حياتهن. وكثيراً ما يتم تجاهل آرائهن لصالح «الخبراء» و»المهنيين» والآباء والأوصياء ومُقدمي الرعاية.

• الهدف **5.6**: الافتقار إلى الحقوق الصحية والإنجابية، وعدم تمكنهنّ من اتخاذ قراراتهنّ فيما يتعلق بالزواج واستخدام موانع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية.

وفيما يخص الفقر؛ يعاني **1** من كل **5** من أفقر الفئات في العالم من إعاقةٍ ما، تساهم في زيادة التمييز والتهميش والضعف. وتشير الدلائل إلى أن الفقر أشد وضوحاً بين ذوي الإعاقة نظراً لصعوبة الوصول الى الموارد الحيوية ووسائل الدعم. أما المرأة ذات الإعاقة فتواجه حواجز هائلة للحصول على السكن اللائق، والصحة، والتعليم، والتدريب، والعمل، كما أنها تعاني من التحيُز في التوظيف والترقية والأجر والحصول على التدريب والقروض والموارد الإنتاجية الأخرى. فضلاً عن أن معظم المدارس وأماكن العمل غير مجهزة بشكل لائق بحيث يعينهن على المشاركة المتساوية نظراً للتحيزات الثقافية والجنسانية، وصعوبة الحركة الجسدية والموارد المحدودة. وبشكلٍ عام فإن معدلات توظيف النساء ذوات الإعاقة أقل من معدلات الرجال ذوي الإعاقة والنساء غير المعوقات. وتظهر بيانات **51** دولة أن من بين ذوي الإعاقة **20%** فقط من النساء يعملن مقارنة بـ **53%** من الرجال و**30%** من النساء غير المعاقات. ومن بين **58** مليون طفل خارج المدرسة في المرحلة الابتدائية، يعاني ثلثهم من إعاقة، مع تدني معدلات التحاق الفتيات بالمدارس مقارنة بالفتيان.

ولتذليل هذه العقبات، تتزايد الحاجة لدعمهن للعثور والاحتفاظ على عمل جيد، إلى جانب خطط الحماية الاجتماعية. كما يجب تغيير إجراءات العمل بالمدارس لضمان حصولهن على حقهن في التعليم، فالنماذج التعليمية الشاملة، على سبيل المثال، عمليّة وليست باهظة التكلفة، وتشمل فوائدها كلاً من الأطفال ذوي الإعاقة وغيرهم.

أما إعانات الإعاقة فقد طبقت في بعض الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في السنوات الأخيرة، غير أنه هناك مخاوف من تآكل آليات دعم الدخل القائمة في سياق التقشّف، بما في ذلك الدول ذات الدخل المرتفع، مما قد يكون له آثاراً بعيدة المدى على الفقر بين النساء ذوات الإعاقة.

وبخصوص ضمان حياة صحية؛ فمثلما توجد روابط قوية بين الفقر والإعاقة، هناك أيضًا صلة وثيقة بين الصحة والنوع والإعاقة، مثل ضعف الرعاية الصحية للأم التي تُعَد من الأسباب الرئيسية للإعاقة بين النساء، فضلاً عن ارتفاع نسبة إعاقة النساء الناجمة عن الاكتئاب والقلق التي تصل إلى **42%** مقابل **30%** بين الرجال، وهي حقيقة مرتبطة بالتمييز بين الجنسين وتوقعات الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي، فضلاً عن الفقر والجوع وسوء التغذية والعنف والإرهاق وأعباء الرعاية غير المتناسبة.

تواجه المرأة ذات الإعاقة حواجز مختلفة في الوصول إلى الخدمات الصحية، مثل تلقيهن فحوصات أقل لسرطان الثدي وعنق الرحم، بسبب الافتقار إلى الحملات الصحية والوقائية، ونقص التسهيلات المادية المناسبة. حتى عند إتاحة تلك الخدمات تبقى هناك حواجز بيئية ومالية وسلوكية ومادية، فضلاً عن افتقار العاملين في مجال الصحة أحياناً إلى المهارات اللازمة لتلبية احتياجاتهن.

وفيما يخص عملية حصر أعداد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، تقوم العديد من الدول بجمع بيانات الإعاقة في تعداداتها واستطلاعاتها. على سبيل المثال، بين عامي **2005** و**2014**، جمعت **125** دولة وإقليم بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة في تعداداتها، وجمعت **88** دولة بيانات في مسوح القوى العاملة و**46** دولة في مسوح قياس مستوى المعيشة. ومع ذلك، غالبًا ما يكون تعريف الإعاقة غير مُحكم، مما يعني أن البيانات تستعصى على المقارنة فلا تكون كافية للرصد، وغالبًا لا تتم معالجة البيانات ونشرها مع التصنيف المُتزامن حسب النوع والإعاقة. وقد طوّرت «مجموعة واشنطن لإحصاءات الإعاقة» مجموعة من أسئلة التعداد القابلة للمقارنة دوليًا للبالغين والأطفال، وتحديد الصعوبات الوظيفية في ستة مجالات: الرؤية، والسمع، والمشي، والتركيز/ التذكر، والرعاية الذاتية، والتواصل، وهي الطريقة الأكثر قوة لجمع البيانات القابلة للمقارنة دوليًا حول الإعاقة، وقد تم اعتماد المجموعة المختصرة من قبل المكاتب الإحصائية في **69** دولة على الأقل للمسوحات والتعدادات الأسرية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى جهود محسّنة وموسّعة لتحسين جمع بيانات الإعاقة المُصنفة حسب النوع على الصعيد العالمي.

التنفيذ الفني: إبراهيم أسامة